

## اثر بعض متغيرات السياسة النقدية في الميزان التجاري العراقي للمدة (2004-2020) The effect of some monetary policy variables on the Iraqi trade balance for the period (2004-2020)

د. ليلى بدوي خضير  
**Prof. Layla Badawi Khudair**  
 كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الكوفة  
 College of Administration and Economics  
 / University of Kufa  
 Laylab.muttaq@uokufa.edu.iq

علي محمد زاير  
**Ali Muhammad Zayer**  
 كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الكوفة  
 College of Administration and  
 Economics / University of Kufa  
 aliziaer@yahoo.com

### المستخلص :-

تعد متغيرات السياسة النقدية من المتغيرات ذات التأثير الواضح في حركة النشاط الاقتصادي، وتحقيق التوازن للميزان التجاري الذي يعتبر أداة لربط اقتصاد البلد بالعالم الخارجي، بالتالي هو المرآة التي تعكس مركز الدولة ومؤشر مهم لمعرفة قدرته التنافسية يهدف البحث الى تحليل اثر بعض المتغيرات النقدية في الميزان التجاري العراقي، تمثلت المتغيرات النقدية بـ (عرض النقد، التضخم، سعر الفائدة)، من خلال قراءة كمية وتحليلية لكل متغير وتحديد نوع العلاقة ومداهما باستخدام اساليب التحليل القياسي الحديثة لدراسة العلاقة والتأثيرات بين المتغيرات محل الدراسة ولمدة من (2004-2020) وفق بيانات نصف سنوية، من خلال استخدام البرنامج الاحصائي (Eviews9) إذ تم اختبارات السكون للمتغيرات، وتم قياس العلاقة باستخدام انموذج المربعات الصغرى (LS) وقد اظهرت نتائج تحليل اثر المتغيرات النقدية في الميزان التجاري معنوية المتغيرات، للوصول الى فهم واضح حول تأثير بعض المتغيرات النقدية في الميزان التجاري.

الكلمات المفتاحية // عرض النقد، التضخم، سعر الفائدة، الميزان التجاري

### Abstract

Monetary policy variables are among the variables that have a clear impact on the movement of economic activity, and achieving balance in the trade balance, which is a tool for linking the country's economy with the outside world, and therefore it is the mirror that reflects the state's position and an important indicator to know its competitiveness

The research aims to analyze the impact of some monetary variables on the Iraqi trade balance, the monetary variables represented by (money supply, inflation, interest rate), through a quantitative and analytical reading of each variable and determining the type and extent of the relationship using modern standard analysis methods to study the relationship and effects between the variables under study. And for the period from (2004-2020) according to semi-annual data, through the use of the statistical program (Eviews9), where the static tests for the variables were tested, and the relationship was measured using the least squares (LS) model. To a clear understanding of the impact of some monetary variables on the trade balance..

**Keywords** // Money supply, inflation, interest rate, trade balance

### 1. المقدمة:-

تستهدف السياسة النقدية خفض معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار للمستوى العام للأسعار من خلال نافذة بيع العملة الأجنبية، ونجحت في ذلك من خلال دعمها لسعر الصرف المثبت اسمياً بذلك أصبح المنتج المحلي غير قادر على المنافسة مما جعل أسعار السلع المستوردة ارخص في نظر المستهلك العراقي وبالتالي ازح الانتاج المحلي وتزايد الاستيرادات بشكل كبير وعشوائي، كما ان البنك المركزي لم يتمكن من السيطرة على معدلات نمو المعروض النقدي الذي كان يتزايد مستمر، نتيجة لارتباطه بالدخل الحكومي من العملة الاجنبية المقايض بالعملة المحلية التي تستخدم للإنفاق الحكومي الجاري وبذلك فإن استقرار على عرض النقد يعتمد على استقرار السياسة الانفاق الحكومي، كما ان انخفاض اسعار الفائدة دفعت الى المزيد من الاقتراض للأفراد وقطاع الاعمال مما ادت الى زيادة الطلب المحلي الذي يتم تلبية من خلال الاستيراد، اما الميزان التجاري العراقي لم يكن مشجعاً كون هيكل صادراته يعاني من مشكلة التركيز السلعي باعتماده بشكل اساسي على النفط الخام الذي تشكل الجزء الأكبر من اجمالي صادرات، وبالمقابل هناك زيادة في الاستيرادات بسبب ضعف القاعدة الانتاجية نتيجة عدم وجود قوى محفزة للنهوض بواقع القطاعات الانتاجية، مما جعل الاسواق العراقية سوقاً

لتصريف منتجات العالم الخارجي التي استنزفت احتياطيها للعملة الأجنبية للبنك المركزي، لذلك لابد من تنشيط الإنتاج المحلي للحد من الاستيرادات، وزيادة حجم الصادرات الغير النفطية، ومن ثم زيادة عرض العملات الأجنبية في داخل، وقد سلطت الدراسة الضوء على مدى أثر بعض المتغيرات النقدية في الميزان التجاري العراقي .  
**الكلمات المفتاحية //** عرض النقد، التضخم، سعر الفائدة، الميزان التجاري

## 2. منهجية البحث

### 2-1. مشكلة البحث:-

يعانى الاقتصاد العراقي من اختلالات اثرت على هيكل الميزان التجاري، لذا من الضروري التحكم بمتغيرات النقدية للحد من الاختلال او تخفيف حدتها بانتهاج السياسة نقدية المناسبة، لذلك تتمثل إشكالية البحث في السؤال الرئيسي الاتي:  
 (ما مدى تأثير بعض المتغيرات النقدية في الميزان التجاري العراقي للمدة 2004-2020)؟

من تساؤل الرئيس تتنبؤ تسؤل فرعي:

هل هناك علاقة بين عرض النقد والتضخم وسعر الفائدة والميزان التجاري؟ وفي حال وجود علاقة ماهو اتجاه العلاقة ومادى تأثيرهما على الميزان التجاري؟

### 2-2. اهمية الدراسة:-

تكمن أهمية البحث في كونه يهدف الى تحليل وقياس اثر بعض المتغيرات النقدية في الميزان التجاري العراقي، وتحديد مواطن الضعف بغية لتحديد السياسة النقدية الملائمة التي تضمن الحد من اختلالات الميزان التجاري

### 2-3. هدف الدراسة:-

تهدف البحث الى بيان اثر بعض المتغيرات النقدية (عرض النقد، سعر الفائدة، التضخم) على اختلال هيكل الميزان التجاري العراقي.

### 2-4. فرضية الدراسة:-

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان المتغيرات النقدية على علاقة مع الميزان التجاري ويتأثر بالسلب والإيجاب معه . تقوم الدراسة على الفرضية الاتية :

- ان المتغيرات النقدية (عرض النقد، سعر الفائدة، التضخم) بوصفها متغيرات مستقلة على علاقة عكسية مع المتغير التابع الميزان التجاري.

المبحث الاول : الأطر النظري لمتغيرات السياسة النقدية والميزان التجاري

هي احد السياسات الاقتصادية المهمة التي يناط للبنك المركزي ادارتها وتحقيق اهدافها وفقاً للاعتبارات والظروف الاقتصادية السائدة، بالتنسيق مع السياسات الاقتصادية الاخرى، لذا سيتم التطرق الى مفهومها واهدافها ومتغيراتها وكما يلي:.

### 3. مفهوم السياسة النقدية:

تطبق السياسات النقدية باستخدام سلطة البنك المركزي كونها السلطة العليا المخولة في إدارة النقد بالتأثير على القطاع النقدي والمصرفي ككل (Peter,2010,P:44)، اذ تعرف السياسة النقدية بأنها التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية للتأثير في كمية النقود بما يتلاءم مع الوضع الاقتصادي من خلال امتصاص السيولة الفائضة في الاقتصاد او حقنه بتيار نقدي جديد بتوجيه معدلات الإقراض المصرفي إلى مستويات تتفق مع مرونة العرض الإجمالية، بهدف تحقيق أسعار مستقرة ومعدلات تضخم منخفضة واقتصاد مستدام وعمالة كاملة (Immaculafe,2013,p:1).

### 3-1. اهداف السياسة النقدية

تسعى السياسة النقدية الى تحقيق جملة من الاهداف منها :-

**3-1-1. تحقيق الاستقرار الاسعار:** يعد التضخم والانكماش من الظواهر السلبية في الاقتصاد، لذي تسعى السياسة النقدية إلى استقرار الأسعار والحفاظ على قيمة العملة مستقرة، فعندما يعاني الاقتصاد من الركود يجب اتباع سياسة نقدية توسعية، اما في حالة التضخم يجب اتباع سياسة انكماشية لمواجهة تقلبات الاسعار (Tuan, 2016, P: 50).

**3-1-2. تحقيق مستوى عال من التوظيف:** تؤثر العمالة العاطلة والمصانع والآلات غير المستغلة على النمو الاقتصادي، لذلك تقوم السلطات النقدية باتخاذ اجراءات الكفيلة لخفض مستوى البطالة

،بتباع سياسة توسعية تؤدي إلى تحفيز الاقتصاد بزيادة الائتمان والاستثمار وهذا يساعد على خلق المزيد من فرص العمل

في مختلف القطاعات الاقتصادي (Tuan, 2016, P: 51).

**3-1-3. تشجيع النمو الاقتصادي:** تسعى السياسية النقدية الى تشجيع النمو الاقتصادي من خلال تخفيض اسعار الفائدة لتوسيع النشاطات الاستثمارية وزيادة معدلات الانتاج والاستخدام وخفض معدل البطالة وزيادة متوسط دخل الفرد ورفع مستوى المعيشة والنمو الاقتصادي (Salem, Ahmed, 2008, p: 184).

**3-1-4. تحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات:** تسعى السلطة النقدية الى معالجة الاختلال ميزان المدفوعات من خلال التحكم بسعر اعادة الخصم، ففي حالة عجز ميزان المدفوعات تقوم السلطة النقدية برفع سعر اعادة الخصم لتقليل حجم الائتمان، مما يقلل حجم الطلب على السلع والخدمات ومن ثم خفض مستوى الأسعار، وهذا يؤدي الى زيادة الصادرات وتقليل الاستيرادات، مما يشجع على تدفق رؤوس الاموال الاجنبية للداخل مؤدية لتوازن ميزان المدفوعات، او نقلة الى حالة الفائض، والعكس في حال الفائض (Al-Ghalbi, 2015, pp: 178-179).

### 3-2. ادوات السياسة النقدية

تستخدم السياسة النقدية عدة ادوات لتحكم في كمية عرض النقد من خلال التأثير على حجم ونوع الائتمان المصرفي لتأثير على النشاط الاقتصادي سنتناول كل اداء من ادوات السلطة النقدية وكالاتي :

**3-2-1. سعر إعادة الخصم :** يعتبر من الادوات التقليدية التي يستخدمها البنك المركزي لتنفيذ سياسة النقدية، يمثل النسبة التي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية لقاء اعادة خصمه للأوراق التجارية ( كميالات، سندات حكومية، ادونات الخزينة) وتمثل بنسبة للمصارف التجارية كلفة الحصول على السيولة (Abdel Moneim, Nizar, 2004, p: 364)، التي يتم اقراضها للأفراد والشركات، اما بالنسبة للبنك المركزي تستخدم لغرض زيادة او تخفيض حجم الائتمان الممنوح من قبل البنوك التجارية ، وبالتالي تستعمل كأداة للتأثير على حجم السيولة في الاقتصاد (Ali, 2012, p: 261).

**3-2-2. عمليات السوق المفتوحة:** تستهدف عمليات السوق المفتوح التأثير بعرض النقد بزيادة او خفض حجم الكتلة النقدية من خلال دخول البنك المركزي الى السوق النقدية او المالية كباتع أو مشتري للأوراق المالية (السندات الحكومية او ادونات الخزينة (Effendi, 2017, p: 489)، بتأثيرها على حجم احتياطات البنوك التجارية من جهة، وكلفة الائتمان من جهة اخرى، ومن ثم تأثيرها على عرض النقد، بما ينسجم واهداف السياسة المراد تطبيقها توسعية او انكماشية (Kenneth, 2014, p: 16).

**3-2-3. نسبة الاحتياطي القانوني :** تقدم البنوك القروض للأفراد والشركات تعتمد بشكل رئيسي على الأموال المتحصلة من المدخرين والتي تعرف باسم الودائع، اذ يجب على البنوك ان تخصص نسبة من هذه الودائع الى حسابات البنك المركزي على أنها احتياطي، يوضح هذا الوضع أنه لا يمكن للبنوك استخدام جميع مبالغ الإيداعات للإقراض (Hasan, 2020, P: 67-68)، اذ يلزم القانون جميع البنوك بالاحتفاظ بنسبة ثابتة من الودائع كاحتياطات يتم تعريف نسبة الاحتياطي على أنها نسبة الاحتياطات إلى الودائع (Farrokh, 2009, P: 248).

ان زيادة هذه النسبة تقلل من مستوى عرض النقد، اذ ان رفع نسبة الاحتياطي يحتم على البنوك بالاحتفاظ باحتياطات أعلى في حسابات البنك المركزي، مما يحد من قدرتهم على منح الائتمان للأفراد والشركات، مثل هذا الإجراء يشير إلى سياسة نقدية انكماشية (Nurgazina, 2017, p: 64)، على العكس فان انخفاض متطلبات الاحتياطي يؤدي الى زيادة حجم الأصول السائلة لدى البنوك مما يسمح لها بإقراض المزيد من الأموال، وبالتالي توسع عرض النقد واستخدام هذا الاجراء كسياسة نقدية توسعية.

(Kamran , 2009 ,P:185).

### 3-3. متغيرات السياسة النقدية (عرض النقد، سعر الفائدة، التضخم)

تؤثر السلطة النقدية على مجمل النشاط الاقتصادي من خلال إحداث تغييرات في عرض النقد باستخدام ادواتها من أجل تحقيق أهدافها لذا سيتم تسليط الضوء على المتغيرات النقدية وكمايلي:

#### 3-3-1. عرض النقد (money supply)

عرض النقد هو مجموع النقود التي في حيازة الأفراد مهما اختلفت أشكالها، سواء كانت نقداً متداولاً أم ودايع مصرفية خلال فترة معينة، اذ ان كمية النقود تتوقف على النظام المصرفي وعلى السياسة المتبعة في خلق الائتمان أو خلق الودائع (Ezzat, 2005, p: 108)، بيد أن عرض النقد يتأثر بدوره بثلاث قوى رئيسة هي:- (Errol, 2008, P: 39)

أ- البنك المركزي الذي هو المسؤول عن تسيير السياسة النقدية بتحديد حجم القاعدة النقدية والاحتياطي المطلوب الادلاء به، كما ويحدد سعر الخصم الذي يقرضه للبنوك التجارية.

ب- المصارف التجارية التي تحدد حجم الودائع المشتقة (خلق النقود الائتمانية)، تحدد حجم القروض والائتمان الذي تمنحه.

ج- **الجمهور** يحدد اتجاه وحجم توزيع أصولهم النقدية بين عملة متداولة خارج البنوك او ودائع جارية تحت الطلب وودائع أجله لدى البنوك.

ولا شك أن القرارات التي يتخذها هؤلاء الأطراف الثلاثة باختلاف المستويات تؤثر بدرجة كبيرة على اتجاه وحجم النقود داخل الاقتصاد، إذ تسعى السلطة النقدية على اتخاذ التدابير اللازمة التي تمكنهم من ضبط الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد، لذلك يهتم ممارسو السلطة النقدية بدالة الطلب على النقود لغرض معرفة درجة التوافق بين عرض النقد والطلب عليه ( Mishkin, 2013p:322).

ولتوضيح مفهوم عرض النقد سيتم تناول المجاميع النقدية بدءاً من القاعدة وصولاً للأوسع:-

أ. **القاعدة النقدية (MB) monetary Base**: تسمى الاموال عالية القوة ( Mishkin, 2013, p:303 )، تشمل العملة المتداولة ، بالإضافة إلى اجمالي لاحتياطيات في النظام المصرفية ( Benassy, (2019, P:241).

ب. **عرض النقد الضيق Money supply (M1) Narrow**: تسمى الكتلة النقدية ويرمز له (M1)، ويشمل هذا النوع (العملة المتداولة) المضافة إليها الودائع تحت الطلب التي يمكن سحب الاموال منها دون شعار سابق (Tahraui, 2015, P:5).

ج. **عرض النقد الواسع Money supply (M2) Broad**: تسمى السيولة المحلية، ويرمز له (m2)، ذا يركز على وظيفة النقود كمخزن للقيمة أو للثروة (Effendi, 2017, p. 198) ، ويشمل عرض النقود بمعناها الضيق (MI) مضافاً إليها ودائع الادخار والودائع الزمنية (الأجلة) (Nills, 2013p:194).

د. **عرض النقد الاوسع Money supply (M3) Broader**: يشمل السيولة المحلية عرض النقد الواسع M2، مضافاً إليها الادخارات المودعة خارج البنوك التجارية اي ان عرض النقد يضم المطلوبات النقدية وغير النقدية لدى المؤسسات المالية الوسيطة بالإضافة الى المؤسسات المالية الوسيطة غير النقدية كمؤسسات الادخار الاخرى ( Menem, Ali, 2019p:5).

أن زيادة عرض النقد يشجع الافراد على الأنفاق على السلع والخدمات، مما يدفع المنتجين إلى تلبية هذا الطلب المتزايد، أي أن ارتفاع حجم النقد المتداول يؤدي إلى تنشيط الاقتصاد، إلا أن الإفراط في زيادة كمية النقد المتداول، سيؤدي إلى عجز الناتج الكلي عن تلبية الطلب الكلي ومن ثم الوقوع في مشكلة التضخم، أما تقليص حجم النقد عن المستوى المطلوب فسيؤدي إلى خفض الطلب الكلي، ومن ثم انكماش النشاط الاقتصادي (Ismail, 2015, p. 170).

### 3-3-2. سعر الفائدة Interest Rate

هو السعر الذي يتقاضاه المقرض لقاء تخليه عن الاستهلاك الحالي، او هو السعر الذي يدفعه المقترض بغية تمكنه من استهلاك الحالي للموارد وليس في المستقبل (Casu,2022: P: 327)، ويعرف بأنه الرسم الذي يتعين على المقترض دفعه لقاء اقتراضه مبلغ من المال، وبما يتناسب مع حجم المبلغ المقترض، يتم تحديد معدل الفائدة بشكل عام كنسبة مئوية من مبلغ القرض خلال فترة زمنية معينة (Peter,2010,P:41).

عرف الكلاسيك سعر الفائدة بأنه ثمن الذي يتقاضاه مالكة لقاء الحرمان الذي فرضه على نفسه من الاستهلاك الحالي لتحقيق الادخار، واعتبروا سعر الفائدة ظاهرة حقيقية تتحدد في سوق السلع والخدمات من خلال تلاقي قوى الادخار(عرض راس المال) والاستثمار (طلب راس المال)، اما كينز عرفه بأنه ثمن التخلي عن السيولة لفترة زمنية معينة ( Banabi, 2016, p: 56)، واعتبره ظاهرة نقدية تتحدد في السوق النقدي بتلاقي قوى العرض والطلب على النقود بدافع السيولة ( Ali, 2012, p: 126).

اذ يستخدم البنك المركزي معدل الفائدة في اتجاهين رئيسين، الاول خفض معدل الفائدة وهذا يشجع على زيادة الاقتراض لغرض الاستثمار، مما يؤدي الى زيادة الإنتاج والتشغيل والدخول، والاخر رفع معدل الفائدة مما يؤدي الى رفع تكاليف الاستثمار والإنتاج، ومن ثم ارتفاع الأسعار، والركود والبطالة وانخفاض الدخل (Ezzat, 2008, p: 564).

ثمة عدة انواع لمعدلات الفائدة تختلف باختلاف النظم الاقتصادية السائدة يمكن توضيحها ابرز هذه المعدلات وكما يلي (Wissam, 2000, pp:200-201)

أ. **معدل الرئيسي**: او معدل السياسة الذي على أساسه يقرض البنك المركزي المؤسسات الإقراضية وتتحدد من خلاله معدلات الإقراض بين البنوك.

- ب. **معدل السوق النقدي:** هو المعدل الذي يتم على أساسه تداول الأوراق المالية قصيرة الأجل كسندات خزينة القابلة للتداول وشهادات إيداع... إلخ
- ج. **معدل السوق المالي:** هي المعدلات الطويلة الأجل التي على أساسها تنشأ أسعار السندات في البورصة.
- د. **معدلات التوظيف:** هي معدلات الأجل القصير كحسابات الدفاتر توفير وادخار سكني،... إلخ.

كما ان معدل الفائدة الاسمي يتضمن التوقعات التضخمية لتعوض المقترض عن فقد القوة الشرائية التي يتوقع ان يتحملها نتيجة التضخم وبذلك فان تغيرات معدل الفائدة تعكس عوامل السوق اذ تتجه بالارتفاع أو الانخفاض تبعاً للدورة الاقتصادية (William, 2010p:120)، على العكس فان معدل الفائدة الحقيقي يتم تعديله بطرح التغيرات المتوقعة في مستوى السعر (التضخم) ليعكس بدقة التكلفة الحقيقية للاقتراض، هو سعر الأكثر صلة بالقرارات الاقتصادية (Mishkin, 2015p: 85).

### 3-3-3. التضخم (Inflation)

التضخم هو من المصطلحات الاقتصادية الأكثر شيوعاً وعلى الرغم من شيوعها إلا أن الاقتصاديين لم يتفقوا على تعريف محدد لهذا المصطلح، اذ يستخدم لوصف عدد من الحالات منها، الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار او ارتفاع التكاليف الانتاج، بالإضافة الى ارتفاع الدخل النقدية، فضلاً عن الإفراط في خلق الأرصدة النقدية (Ahmed, 2010, p: 10).

ترى المدرسة التقليدية بان التضخم هو زيادة الطلب الكلي المصحوبة بالزيادة المستمرة في المعروض النقدي الذي يعد المحفز الرئيسي للتضخم، وبذلك يفسره بأنه ظاهرة نقدية بحته ناتجة عن الزيادة في كمية عرض النقد، استندت إلى النظرية الكمية للنقود (3) (Heba, 2013, p: 3)، كما عرفه كينز بأنه زيادة الطلب الكلي على السلع و الخدمات بمعدل يفوق العرض الكلي عند مستوى معين من الأسعار ويطلق بالطلب الكلي تؤدي ارتفاع الأسعار (Hamza, 2018, pp: 755-757)، اما فريدمان يرى ان التضخم يحدث عندما يزداد المعروض النقدي بمعدلات تفوق نمو الناتج المحلي، اذ يكون الإنتاج غير مرن في الامد القصير ولا يمكنه الاستجابة للطلب المتزايد فترتفع الأسعار، كما يرى بعض الاقتصاديين ان نظرية الطلب لم تفسر التضخم بشكل واضح، لذا طرحوا نظرية التضخم الناشئ من العرض بأن سبب ارتفاع الاسعار ناتج عن ارتفاع مسبق في تكاليف الانتاج (Moaz, Hussein, 2021, pp: 312-314)، ذلك يؤدي بسلوك المنتجين الهادف الى تحقيق الارباح لرفع اسعار السلع والخدمات من جهة، ويحاول العمال التفاوض لرفع الأجور للحماية من ارتفاع تكاليف المعيشة من جهة اخرى، وبالتالي ارتفاع التضخم وهذا يؤدي الى زيادة حالة عدم اليقين في الاقتصاد (Moenja, 2014, p:24).

#### 3-3-3-1 طرق قياس التضخم

اذ يعبر عن التضخم بالنسبة المئوية للتغير في مؤشر الأسعار، ومن المؤشرات الاسعار التي نواجهها كثيراً والتي تسمح لنا بقياس التضخم هي:-

أ. **رقم القياسي الأسعار المستهلك (CPI):** يعد المؤشر الأكثر استخداماً اي يقيس التكلفة التي تتكبدها عائلة نموذجية حضرية في شراء سلة السوق وتُعرف أيضاً باسم مؤشر تكلفة المعيشة (Farrokh, 2016p: 15-16)، يتم قياس من خلال تحديد مجموعة من السلع الأكثر استهلاكاً ثم إيجاد أسعار السلع لنقطة زمنية محددة، مع تحديد عام الأساس كمعيار للمقارنة مع السنوات الأخرى بعدها يتم قسمة سعر سلة السلع والخدمات في سنة محددة على سعر السلة نفسها في سنة الأساس، ومن ثم يمكن احتساب معدل التضخم بالنسبة المئوية للتغير في مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلكين ما بين فترتين زمنيةيتين (Roger A, 2010, P:117).

$$CPI = \frac{\text{سعر سلة سنة الاساس}}{\text{سعر سلة السلع الخدمات}} \times 100$$

ب. **معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي GDP:** هو مؤشر الأسعار على مستوى اقتصاد الدولة ككل، ويركز على تحديد النسبة المئوية للتغير في اسعار جميع السلع والخدمات التي أنتجت في الاقتصاد ويتم قياسه وفق المعادلة الآتية:-

$$GDP = \frac{\text{الناتج المحلي الحقيقي}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي الاسمي}} \times 100$$

يعتبر بعض الاقتصاديين ان هذا المقياس افضل في تحديد التضخم من مؤشر اسعار المستهلك، لأنه يعتمد على سلة سوق اوسع (William, 2010, p:129)

ج. الرقم القياسي لأسعار المنتج **The product price index**: ويعرف أيضاً باسم مؤشر أسعار الجملة، يستعمل كمؤشر رئيسي لقياس تحركات الأسعار المستقبلية، إذ يقيس مستوى أسعار المواد الخام والسلع نصف المصنعة في بداية مراحل الانتاج (Farrohk,2009, p:18).

الميزان التجاري المفهوم والمكونات والاختلال

### 3-4. مفهوم الميزان التجاري (Trade Balance)

يشكل الميزان التجاري الجزء الأكبر من بنود ميزان المدفوعات، إذ يعرفه قاموس الاقتصاد والتجارة بأنه "العلاقة بين مدفوعات البلد من لاستيراد السلع والخدمات والمقبوضات من تصدير السلع والخدمات" (Nassoro 2015, pp:11-13)، بعبارة أخرى الميزان التجاري هو قيمة صادرات الدولة مطروحاً من قيمة استيراداتها، من السلع والخدمات، ويتم حسابه وفق الآتي (Irvin 2011, P: 494):

$$\text{رصيد الميزان التجاري} = \text{إجمالي الصادرات (X)} - \text{أجمالي الاستيرادات (M)}$$

اذ يعبر هذا الرصيد على القدرة الاقتصادية الانتاجية للبلد المتمثلة بالصادرات ومدى قدرة الطاقة الانتاجية على تلبية الطلب المحلي ومدى الحاجة لتعويضها بالاستيرادات، وبالتالي يوضح حجم اعتماد الدولة على الخارج بالإضافة الى القدرة التنافسية لصادراتها (Alwan, 2016, p:239)، بذلك إذا تجاوزت قيمة الصادرات قيمة الاستيرادات يزداد رصيد الميزان التجاري ويكون هناك فائض تجاري، وعلى العكس من ذلك يكون هناك عجز تجاري في حال تجاوزت قيمة الاستيرادات على قيم الصادرات اذ ينخفض الميزان التجاري (Steven,2013, P:240)، كما يشكل العجز في البلدان النامية امر غاية في الصعوبة كون نمو اقتصاديات هذه البلدان يعتمد على الاستثمار الاجنبي، لكن في البلدان المتقدمة لا ينظر اليه بنظرة سلبية، كونه يعد حدث متصل بالدورة الاقتصادية لما تمتلكه من قدرة على مواجهة الطلب المحلي الواسع خلال فترة التوسع الاقتصادي (Rahima,2021, p:125).

اذ تعرف الصادرات بالجزء الفائض من الناتج المحلي الاجمالي للدولة الذي يتم بيعه للخارج، وتتمثل بحركة البضائع من الدولة المنتجة لها إلى العالم الخارجي (Daron,&et, 2019, P:741)، أما الاستيرادات تعرف بالجزء من الاستهلاك المحلي للبلد الذي يتم شراؤه من المنتجين الاجانب زيادة الاستيراد الى خفض الطلب على السلع المحلية، لذا فأنها تطرح من اجمالي الناتج المحلي، على عكس الصادرات فأنها تضاف الى الناتج لأنها تعتبر جزء من الناتج المحلي الاجمالي (Omar, 2005, p:131).

### 3-4-1 اقسام الميزان التجاري

أ. **الميزان التجاري السلعي**: ويطلق عليها بالتجارة المنظورة او المرئية التي يمكن رؤيتها اثناء عبور الحدود، اذ تسجل الصادرات السلعية في الجانب دائن، اما الاستيرادات تسجل في جانب المدين لان الاموال تدفق من الداخل الى الخارج (John,2006, P:416).

ب. **الميزان التجاري الخدمي**: ويطلق عليها ميزان التجارة غير المنظورة بذلك تشمل مجموعة متنوعة وواسعة ومتنامية من الأشياء غير المرئية مثل النقل والسفر، والاتصالات، والتأمين، والخدمات المالية، اي هي الفرق بين الخدمات المصدرة وقيمة الخدمات المستوردة، (Michael&Charles,2013,P:41)، ويتم تسجيلها كدائن عند التصدير هذه الخدمات وكمدين عند الاستيراد (T.R. Jain & V.K. Ohr,2020, P:367).

### المبحث الثاني: تحليل متغيرات السياسة النقدية والميزان التجاري في العراق للمدة (2004-2020)

#### 4-1 : تحليل مسار عرض النقد (m2) العراقي للفترة 2004-2020

هنالك ادوات تقليدية تستخدم لتأثير في عرض النقد وحجم الائتمان وهي (تغير في نسبة الاحتياطي القانوني، ومعدل اعادة الخصم، وعمليات السوق المفتوح... الخ)، الا ان اتباع مثل هذه السياسات في البلدان النامية يكون محدود الفاعلية، لان اتباعها يتطلب توفر شرطين الاول ضرورة وجود سوق مالي واسع والاخر هو ان تقوم البنوك التجارية بالاقتراض من البنك المركزي على نطاق واسع نسبياً، ولصعوبة تحقق الشرطين في البلدان النامية يلجأ البنك المركزي من اجل التأثير على عرض النقد الى التدخل بشكل مباشر ومستمر لتشجيع اقتراض القطاعات الاقتصادية كالإسكان والزراعة والصناعة (Samia, 2013, p: 64)، او من خلال عملية التعقيم اي عندما يريد البنك المركزي توسع النقدي يشتري العملات الاجنبية مقابل العملات المحلية، وبالعكس عند الانكماش النقدي يقوم ببيع العملات الأجنبية لتقليل من مخزون الاموال عالية القوة وبالتالي تقليل كمية النقود (Rudiger Dornbusch,et,2018,p:531)، اذ يمتاز عرض النقد (M<sub>2</sub>) بدرجة عالية من السيولة، ويتكون من اشباه النقود كالودائع الاجلة والادخارية للمصارف التجارية والاستثمارية لقطاع الاعمال، اذ يمكن ان تحول بسهولة الى عملة ورقية او ودائع تحت الطلب مقابل تنازل عن الفائدة بالإضافة الى مكونات عرض النقد الضيق (M<sub>1</sub>) التي تشكل جزء مهم واساسي منه (Mahasen, 2020, p: 46)، اذ يوضح الجدول (9) نمو عرض النقد (M<sub>2</sub>) في العراق

للمدة من (2004-2020)، ومن خلالها يتضح ان عرض النقد ( $M_2$ ) كان يتزايد مستمر خلال فترة الدراسة، اذ بلغ (12,2540) مليار دينار في عام (2004)، بنسبة مساهمة من عرض النقد ( $M_1$ ) بلغت (82.8%) ، بينما شكلت الودائع لأخرى نسبة مساهمة بلغت (17.2%)، ليستمر بعدها بالارتفاع للأعوام اللاحقة ليصل في عام (2014) الى (92,988) مليار دينار وبنسبة تغير سنوي بلغت (3.9%)، اذ شكلت نسبة مساهمة عرض النقد ( $M_1$ ) (83.4%)، بينما بلغ نسبة الودائع الأخرى (16.6%)، يعود ذلك للارتباط عرض النقد بالانفاق الحكومي المتزايد، اي ان المالية الحكومية تهيمن على الناتج المحلي الاجمالي وبما ان الايراد النفطي يشكل ثلثي ذلك الناتج مما يجعل قوة تأثير دالة الطلب الحكومي على النقود متأثرة بالدخل الحكومي من الموارد النفطية (Mazhar, 2012, p: 110)، اما في عام (2015) انخفض عرض النقد ( $M_2$ ) الى (84,527) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (-9.1%)، وبنسبة مساهمة من عرض النقد ( $M_1$ ) بلغت (82.4%)، بينما بلغ نسبة الودائع الأخرى (17.6%)، نتيجة لانخفاض اسعار النفط الذي ادى لانخفاض الانفاق الحكومي، فضلاً عن تردي الوضع الأمني نزوح سكان بين هجرة داخلية وخارجية وهذا مما انعكس على بانخفاض عرض النقد، ثم عاد عرض النقد ( $M_2$ ) ليرتفع بعدها في عام (2016) ليلبغ (90,466) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي بلغ (7.0%)، اذ شكل عرض النقد ( $M_1$ ) نسبة مساهمة بلغت (83.5%) بينما بلغ نسبة مساهمة الودائع الأخرى (16.5%)، ليشهد بعدها بتزايد مستمر للأعوام اللاحقة نتيجة لتحسن اسعار النفط وزيادة العملة بالتداول الناشئة من فتح باب التطوع خلال عمليات التحرير، ليلبغ مستواه الأعلى خلال فترة الدراسة عام (2020) اذ بلغ (119,906) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي بلغ (15.9%)، شكل عرض النقد ( $M_1$ ) نسبة مساهمة بلغت (86.2%)، اما نسبة مساهمة الودائع الأخرى بلغت (13.8%)، كان ذلك نتيجة الازمة الصحية وما رافقها تخصيصات مالية منحت للعوائل جراء الحضر، مما تقدم يلاحظ ان معدلات نمو عرض النقد اخذت بالتزايد بشكل طردي على رغم من كل التدابير المتخذة، بسبب تزايد الانفاق الحكومي، الامر الذي يؤكد قوة تأثير دالة الطلب الحكومي على النقود التي تتأثر بالدخل الحكومي المتأتي من الايرادات النفطية بالعملة الاجنبية.

جدول (9)  
عرض النقد الواسع  $m_2$  في العراق للمدة من (2004-2020) مليار دينار

عرض النقد $M_2$		الودائع الأخرى		عرض النقد $M_1$		السنة
نسبة التغير السنوي %	الودائع $M_1$ + الأخرى	نسبه مساهمة الى % $m_2$	القيمة	نسبه مساهمة الى % $m_2$	القيمة	
-----	12,252	17.2	2,105	82.8	10,147	2004
19.8	14,684	22.4	3,285	77.6	11,399	2005
43.6	21,080	26.7	5,620	73.3	15,460	2006
27.9	26,956	19.4	5,235	80.6	21,721	2007
29.5	34,920	19.3	6,730	80.7	28,190	2008
30.1	45,438	17.9	8,138	82.1	37,300	2009
32.9	60,386	14.3	8,643	85.7	51,743	2010
19.5	72,178	13.4	9,704	86.6	62,474	2011
6.9	77,187	12.4	9,565	87.6	67,622	2012
16.0	89,512	12.5	11,194	87.5	78,318	2013
3.9	92,989	16.6	15,396	83.4	77,593	2014
-9.1	84,527	17.6	14,914	82.4	69,613	2015
7.0	90,466	16.5	14,942	83.5	75,524	2016
2.6	92,857	17.1	15,870	82.9	76,987	2017
2.7	95,391	18.4	17,562	81.6	77,829	2018
8.4	103,441	16.1	16,670	83.9	86,771	2019
15.9	119,907	13.8	16,553	86.2	103,354	2020

المصدر: المصدر بيانات العمود (1,3,5) البنك المركزي العراقي، مديرية الابحاث والاحصاء نشرات سنوي مختلفة  
العمود (2,4,6) من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات العمود (1,3,5).

#### 4-2. تحليل مسار معدل التضخم بالعراق للفترة من (2004-2020)

عملت السياسة النقدية في العراق بعد صدور قانون البنك المركزي رقم 56 لسنة 2004 على متابعة مؤشرات الأسعار ومعالجة معدل التضخم اذ يلاحظ من بيانات الجدول (2) ان معدل التضخم بلغ (26.83) في عام (2004) ثم اخذ بالارتفاع

وبمعدلات تناسبية ليبلغ (53.11) للعام (2006) وهي اعلى نسبة تضخم خلال فترة الدراسة، اذ يعزى ذلك الارتفاع الى شحة مصادر الطاقة وتدهور الوضع الامني الذي انعكس بارتفاع التكاليف الانتاج، فيما بعد نلاحظ ان السياسة النقدية نجحت في تخفيض حدة التضخم اذ انخفض للعام (2007) ليبلغ (30.8) في حين بلغ الرقم القياسي للأسعار المستهلك (100.0)، ليستمر بعدها بالانخفاض ليبلغ (2.4) للعام (2010)، مقابل رقم قياسي لأسعار مستهلك بلغ (125.1)، اذ ان هذا الانخفاض يعطي مؤشرا جيد على مدى فاعلية الإجراءات المتبعة من قبل السلطات النقدية وفاعلية الأدوات المستخدمة لرفع سعر الصرف الدينار العراقي اتجاه العملات الأجنبية وبشكل تدريجي، لكبح جماح التضخم والحد منه وانعكس ذلك على زيادة القوة الشرائية للدينار العراقي (Fadel, 2018, p:175)، اما في عام (2011) شهد معدلات التضخم ارتفاع ملحوظ اذ بلغت (5.6)، مقابل رقم قياسي لأسعار المستهلك بلغ (123.1) ليستمر بعدها معدل التضخم بالارتفاع ليبلغ (6.1) لعام (2012) مقابل رقم قياسي لأسعار المستهلك بلغ (140.1)، اذ سبب ارتفاع معدل تضخم يعزى لعوامل خارجية كون أغلب مكونات سلة المستهلك استيرادية (Central Bank of Iraq, 2012, p: 48)، اما في عام (2013) شهدت معدلات التضخم تراجع ملحوظ بلغ (1.9) مقابل رقم قياسي لأسعار المستهلك بلغ (142.7) نتيجة لاستمرار الدعم الذي تقدمه الحكومة الاسعار مواد البطاقة التموينية وخدمات الكهرباء، ليشهد بعدها معدل التضخم ارتفاع طفيف في عام (2014) بلغ (2.2) مقابل رقم قياسي لأسعار المستهلك بلغ (145.9)، كان نتيجة عوامل خارجية دافعة للتضخم يصعب السيطرة عليه، واخرى داخلية تمثلت بارتفاع التكاليف بما فيها الأجور وكلف المستلزمات السلعية والخدمية، فضلاً عن صعوبة الحصول عليها بسبب الأوضاع الأمنية المتردية الأمر الذي انعكس في ارتفاع الأسعار (Central Bank of Iraq, 2014, p:79)، ليتأرجح بعدها بالارتفاع والانخفاض ضمن حدود مقبولة في ظل اوضاع مضطربة وغير مستقرة، ليصل في عام (2019) الى معدلات سالبة (-0.19) مقابل رقم قياسي لأسعار المستهلك بلغ (104.5)، ان زيادة الاحتياطيات لدى البنك المركزي اسهمت عن طريق مزاد بيع العملة الى تخفيض معدلات التضخم، اما في عام (2020) ارتفع معدل التضخم بشكل طفيف اذ بلغ (0.57) مقابل رقم قياسي بلغ (105.1) يعزى ذلك الى التراجع الحاد بالطلب العالمي على النفط فضلاً عن تراجع الطلب الاستهلاكي العالمي نتيجة انتشار الجائحة، اذ سجلت اسعار المواد الغذائية ارتفاع نتيجة ضغوطات نقص المعروض وزيادة الطلب على بعض السلع الغذائية، كما ان ارتفاع الرقم القياسي للأسعار من (36.4) للعام (2004) الى (105.1) للعام (2020)، يعزى ذلك الى زيادة عرض النقد بكميات كبيرة اي تفوق التيار النقدي على التيار العيني وبالتالي انعكست على المستوى العام للأسعار (Sabah, 2012, p. 297).

جدول (3)  
معدلات التضخم في العراق للمدة (2004-2020) (2007=100)

السنة	الارقام القياسية لأسعار المستهلك	معدل التضخم	السنة	الارقام القياسية لأسعار المستهلك	معدل التضخم
2004	36.4	26.9	2013	142.7	1.9
2005	49.9	37.09	2014	145.9	2.2
2006	76.4	53.1	2015	148	1.4
2007	100	30.8	2016	104.1	0.5
2008	112.7	12.7	2017	104.3	0.4
2009	122.1	8.3	2018	104.7	0.2
2010	125.1	2.4	2019	104.5	-0.19
2011	132.1	5.6	2020	105.1	0.57
2012	140.1	6.1			

المصدر/ البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، المجاميع الإحصائية السنوية لسنوات مختلفة

### 3-4. تحليل مسار اسعار الفائدة بالعراق للمدة 2004- 2020

يعتمد البنك المركزي العراقي في سياسته النقدية على ما يعرف بقاعدة تايلر (Rule Taylor) والتي تركز على أن السياسة النقدية الفاعلة هي التي تعمل على جعل سعر الفائدة الأساس السائد في السوق النقدي دالة طردية في كل من التضخم وفجوة الناتج، أي ربط سعر الفائدة بحالة الاقتصاد (Central Bank of Iraq, 2008, p:43)، بمعنى اخر ان البنك المركزي يرفع معدلات الفائدة عندما يرى ان الانفاق الكلي في الاقتصاد اكبر من الطاقة الانتاجية، وعندما يكون التضخم أعلى من المعدلات المستهدفة وخفض معدل الفائدة في حالة اتجاه الاقتصاد نحو الركود (Sinan, 2007, )

(p: 25)، لذلك اتبعت السلطة النقدية ما يسمى بـ (سعر السياسة) يعرف بأنه معدل الفائدة تأشيرى لتحديد اتجاهات سعر الفائدة

نلاحظ من بيانات الجدول (4) ان معدل الفائدة شهد اتجاهاً تصاعدياً للمدة (2004-2007)، اذ بلغ (6.00) لعام (2004) ليستمر بعدها بالارتفاع فيما بعد ليبلغ (20.0%) لعام (2007) وبمعدل تغير سنوي بلغ (25%)، وهذا يمثل اعلى معدل فائدة خلال مدة الدراسة، اذ يعزى سبب الارتفاع للسياسة نقدية انكماشية التي سعى من خلالها البنك المركزي على كبح الضغوط التضخمية، اما في عام (2008) انخفض سعر الفائدة ليبلغ (16.7) وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (16%) ليستمر بالانخفاض للأعوام اللاحقة ليصل عام (2010) ليبلغ (6.25%) وبمعدل تغير سنوي بلغ (29.2%)، بغية تشجيع المصارف في منح الائتمان المطلوب لتمويل المشاريع الاستثمارية الداعمة لعملية التنمية (Central Bank of Iraq, 2010, p: 7). اما للفترة الممتدة من (2011-2015) اتخذت معدلات الفائدة مسارا ثابتا بواقع (6.00)، كجزء من سياسته النقدية الهادفة الى تخفيض كلفة الاموال على المصارف لتحفيزها على تقديم التمويل (2016) انخفض سعر الفائدة ليبلغ (4.33) وبمعدل تغير سنوي بلغ (27.8%)، لينخفض بعدها للمدة (2017-2020) متخذاً مسار ثابت بلغ (4.00) لغرض تحفيز النشاط الاقتصادي وزيادة معدلات منح الائتمان للقطاع الخاص.

جدول (4) معدل الفائدة (معدل السياسة) في العراق للمدة (2004-2020)					
التغير السنوي %	سعر الفائدة	السنة	التغير السنوي %	سعر الفائدة	السنة
0.0	6.00	2013	-	6.00	2004
0.0	6.00	2014	16.7	7.00	2005
0.0	6.00	2015	128.6	16.00	2006
-27.8	4.33	2016	25.0	20.00	2007
-7.6	4.00	2017	-16.3	16.75	2008
0.0	4.00	2018	-47.3	8.83	2009
0.0	4.00	2019	-29.2	6.25	2010
0.0	4.00	2020	-4.0	6.00	2011
			0.0	6.00	2012

المصدر/ البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، المجاميع الإحصائية السنوية لسنوات مختلفة

#### 4-5. تحليل واقع الميزان التجاري العراقي للمدة من 2004-2020

يعد الميزان التجاري من اكثر حسابات اهمية فهو يعبر عن مواطن الضعف والقوة للقدرة الانتاجية للاقتصاد، المتمثلة بحركة الصادرات والاستيرادات خلال فترة زمنية معينة، من خلال تتبع مسار الميزان التجاري العراقي يلاحظ انه حقق فوائض طيلة مدة الدراسة باستثناء عام (2004) حقق عجز بالغ (3494.3-) مليون دولار، يعزى هذا العجز للانفتاح الاقتصادي الذي شهده العراق بعد عام (2003) و إلغاء الرسوم الكمركية واستبدله برسم اعمار العراق البالغ (5%) من قيمة المستوردات عدا المواد الغذائية والأدوية، وهذه الاجراءات أدت الى الاستيراد عشوائي للسلع الأجنبية الرخيصة غير المتوفرة في الاسواق بسبب الحصار الاقتصادي، ليتحول بعد ذلك العجز الى فائض نتيجة لزيادة كميات النفط المصدرة وارتفاع اسعاره في الاسواق العالمية، ليبلغ (3,694.8) مليون دولار في العام (2005) ليستمر فائض رصيد الميزان التجاري بالتزايد ليصل في عام (2008) الى (33,554.9) مليون دولار وبمعدل تغير سنوي بلغ (46.1%)، الا ان هذا الفائض قد انخفض في عام (2009) الى (6753.7) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (79.9%) على أثر ازمة الرهن العقاري لينخفض الطلب على النفط مما انعكس سلباً على صادرات ومن ثم على رصيد الميزان التجاري . ليرتفع بعدها الفائض مع ارتفاع الطلب على النفط ليبلغ (14435.6) مليون دولار في عام (2010) وبمعدل تغير سنوي مرتفع بلغ (113.7%)، ثم استمر بالارتفاع ليصل في عام (2012) الى (46410) مليون دولار، وبمعدل تغير سنوي بلغ (18.9%)، اما في عام (2013) سجل فائض الميزان التجاري انخفاض ملحوظ بلغ (39,321) مليون دولار، وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (15.3%) نتيجة لتفوق الاستيرادات على الصادرات، ليستمر بالانخفاض للأعوام (2014, 2015) وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (1.4%) و (92%) وعلى التوالي، نتيجة لانخفاض صادرات العراق النفطية بسبب الاوضاع الامنية المتدهورة وانخفاض الطلب على النفط في الاسواق العالمية.

ثم عاد ليرتفع في عام (2016) الى (12,221.5) مليون دولار وبمعدل تغير سنوي بلغ (294.9%) نتيجة لنمو صادراته بمعدل يفوق نمو استيراداته، ليستمر بعدها بتحقيق فوائض نتيجة للارتفاع معدل سعر برميل النفط في السواق العالمية الى (65) دولار للبرميل الواحد بعد ان كان (49) دولار في عام (2017) (Central Bank of Iraq, 2018, p: 46)، ليرتفع رصيده في عام (2018)، بمعدل تغير سنوي بلغ (87.2%).

ثم انخفض بعدها في عام (2019) الى (32,167.6) مليون دولار وبمعدل نمو بلغ (32.3-%)، نتيجة لانخفاض الصادرات من (86) مليون دولار للعام (2018) لتبلغ (81) مليون دولار في عام (2019) بالمقابل ارتفعت الاستيرادات من (38) مليون دولار للعام السابق، لتبلغ (49) مليون دولار للعام (2019)، ويعود ذلك للإعانات التي قدمتها الحكومة للعاطلين عن العمل على اثر الاحتجاجات المطالبة بفرص العمل والخدمات، مما اثرت سلباً على رصيد الميزان التجاري، اما في عام (2020) انخفض فائض الميزان التجاري وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (81.7-%)، نتيجة لانخفاض الطلب على النفط بسبب الازمة الصحية العالمية الذي انعكس سلباً على الصادرات، مما تقدم يستنتج ان وضع الميزان التجاري في العراق يعتمد بشكل اساسي على القطاع النفطي، نتيجة لتوقف شبه الكامل للقطاعات الانتاجية الاخرى.

**جدول (5)**  
**الميزان التجاري العراقي للمدة من (2004-2020) مليون دولار**

السنة	الصادرات		الاستيرادات		معدل التغير السنوي %
	(X)	(M)	(M)	(X - M)	
2004	17,808.0	21,302.3	21,302.3	-3,494.3	--
2005	23,697.0	20,002.2	20,002.2	3,694.8	-205.7
2006	30,529.4	18,707.5	18,707.5	11,821.9	220.0
2007	39,587.0	16,622.5	16,622.5	22,964.5	94.3
2008	63,726.1	30,171.2	30,171.2	33,554.9	46.1
2009	39,427.0	32,673.3	32,673.3	6,753.7	-79.9
2010	51,763.6	37,328.0	37,328.0	14,435.6	113.7
2011	79,680.5	40,632.5	40,632.5	39,048.0	170.5
2012	94,208.6	47,798.6	47,798.6	46,410.0	18.9
2013	89,767.9	50,446.9	50,446.9	39,321.0	-15.3
2014	83,980.9	45,200.1	45,200.1	38,780.8	-1.4
2015	43,442.0	40,346.9	40,346.9	3,095.1	-92.0
2016	41,298.3	29,076.8	29,076.8	12,221.5	294.9
2017	57,559.1	32,186.8	32,186.8	25,372.3	107.6
2018	86,360.0	38,875.7	38,875.7	47,484.3	87.2
2019	81,585.2	49,417.6	49,417.6	32,167.6	-32.3
2020	46,810.7	40,927.3	40,927.3	5,883.4	-81.7

المصدر:- من عمل الباحث بالاستناد الى البنك المركزي العراقي، النشرات الاحصائية العمود (4,3) من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الاعمدة (2,1)

### البحث الثالث: التحليل القياسي لأثر المتغيرات النقدية في الميزان التجاري العراقي للمدة (2020-2004)

#### 5-1. توصيف وبناء النموذج القياسي

يتم صياغة النموذج بصيغة اللوغاريتم بالاعتماد على المتغيرات النقدية (عرض النقد (LM2)، سعر الفائدة (Li)، التضخم (LINF) ) بوصفها متغيرات مستقلة تؤثر في المتغير التابع (الميزان التجاري (LTB=LX-LM)) وفق بيانات نصف سنوية مستقاة من قاعدة البنك المركزي بواقع (34) مشاهدة (2004S1-2020S2) ويمكن التعبير عن النموذج العام بصيغته الرياضية كما يأتي:

$$LTB = f(LM2 + Li + LINF) \dots \dots \dots (1)$$

ويمكن وضع النموذج بالصيغة القياسية كالآتي:

$$+Ui \dots \dots (2) LTB = \beta_0 + \beta_1 LM2 + \beta_2 Li + \beta_3 LINF$$

LTB = الميزان التجاري

LM2 = عرض النقد بمفهومه الواسع

LI = سعر الفائدة

LINF = التضخم

U<sub>i</sub> = الخطأ العشوائي

### 5-2. اختبار السكون للسلاسل الزمنية

يستخدم اختبار السكون للسلاسل الزمنية للكشف عن الانحدار الزائف وعدم السكون يتمثل بوجود جذر الوحدة (unit root) في السلاسل الزمنية، ويتم الكشف عنه باستخدام عدد من الاختبارات الاحصائية والتي أهمها وأكثر شيوعاً اختبار ديكي فولر الموسع، اذ تشير نتائج الاختبار ديكي فولر (ADF) بحسب الجدول (6) الى ان بيانات السلسلة الزمنية المتمثلة بـ (الميزان التجاري (LTB)، عرض النقد (LM2)، سعر الفائدة (LI)، التضخم (LINF)) غير ساكنة في مستوياتها الاصلية بجميع الفروض، اذ كانت جميع القيم المقدرة اقل من قيمتها الجدولية وعند اخذ فرق للسلسلة الاصلية تبين انها ساكنة بجميع الفروض وعند مستوى (1%، 5%، 10%) .

جدول (6) نتائج اختبار ديكي-فولر الموسع (ADF) لمتغيرات النقدية والميزان التجاري

Variable	Level			1st Difference		
	حد ثابت	(حد ثابت واتجاه)	(بدونهما)	(حد ثابت)	(حد ثابت واتجاه)	(بدونهما)
LTB	-2.1163	-1.9480	-0.4181	-10.127***	-4.753***	-10.577***
LM2	-0.3829	-0.9866	4.7819	-3.281**	-6.714***	-2.1308**
LINF	0.7480	-2.1039	-1.5063	-4.880***	-5.062***	-3.4057***
LI	-2.6175	-2.4066	-0.5809	-4.510***	-4.690***	-1.8839*

القيم الحرجة						
values	حد ثابت	حد ثابت واتجاه	بدونهما	حد ثابت	حد ثابت واتجاه	بدونهما
1% ***	-3.7	-4.2	-2.6	-3.6	-4.4	-2.6
5% **	-3.0	-3.5	-1.9	-2.9	-3.6	-1.9
10% *	-2.6	-3.2	-1.6	-2.6	-3.2	-1.6

المصدر : من عمل الباحث اعتماداً على النتائج الاحصائية لبرنامج Eviews-9

### 5-3. تقدير النموذج وتحليل النتائج

#### 5-3-1. تقدير النموذج

لغرض الاجابة على اشكالية البحث تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد اعتمادا على برنامج (Eviews9) لغرض تحديد درجة تأثير المتغيرات النقدية (عرض النقد (M2)، التضخم (INF)، سعر الفائدة (LI)) كمتغيرات مستقلة في المتغير التابع (الميزان التجاري (TB)) وكانت النتائج المستخرجة وفقاً للجدول (7) والمعادلة ادناه :-

الجدول (7) تقدير النموذج المتغيرات النقدية والميزان التجاري

Dependent Variable: LTB				
Method: Least Squares				
Sample (adjusted): 2004S2 2020S1 Date: 09/01/22 Time: 01:17				
Included observations: 30 after adjustments				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0014	-3.586899	8.052621	-28.88394	C
0.0002	4.301538	0.704393	3.029974	LM2
0.7591	0.309864	0.311981	0.096672	LINF
0.0015	-3.554325	0.742676	-2.639713	LI
9.512020	Mean dependent var		0.579027	R-squared
1.759843	S.D. dependent var		0.530454	Adjusted R-squared

3.335904	Akaike info criterion	1.205906	S.E. of regression
3.522731	Schwarz criterion	37.80941	Sum squared resid
3.395672	Hannan-Quinn criter.	-46.03857	Log likelihood
1.316648	Durbin-Watson stat	11.92058	F-statistic
		0.000043	Prob(F-statistic)

$$TB = -28.88394 + 3.029974m2 + 0.096672LINF - 2.639713LI + Ui$$

t (b<sub>0</sub>) (3.586899) t (b<sub>1</sub>) (4.301538) t (b<sub>2</sub>) (0.309864) t (b<sub>3</sub>) (3.554325)

### 5-3-2. تحليل النتائج

أ. اشارت المعلمة المقدره لمتغير عرض النقد (LM2) الى وجود علاقة ايجابية بين عرض النقد ورصيد الميزان التجاري فزيادة عرض النقد بوحدة واحدة يؤدي الى زيادة الفائض الميزان التجاري بمقدار (3.029974)، وهذا لا يتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص بوجود علاقة عكسية بين عرض النقد والميزان التجاري يعود ذلك لقوة تأثير دالة الطلب الحكومي على النقود المتأثرة بالدخل الحكومي من الايرادات النفطية وفق آلية يطلق عليها (بالأثر الارتجاعي الموجب) أي مقايضة البنك المركزي العملة المحلية بإيرادات العملة الاجنبية وتعرف هذه الحالة بالهيمنة المالية النفطية التي تعكس جوهر الاقتصاد النفطي.

ب. اشارت المعلمة المقدره للمتغير للتضخم (LINF) بأن التضخم لا يرتبط بعلاقة مع المتغير التابع لان قيمة (Prob=0.75) وهي غير معنوية، ان ارتفاع معدل التضخم في الدولة بمعدل يفوق معدلات التضخم لدى الشركاء التجاريين يؤدي الى ضعف قدرة الدولة على التصدير والمنافسة في الاسواق الخارجية، اذ ان السياسة النقدية تمكنت من خلال نافذة بيع العملة الاجنبية بخفض معدل التضخم وهذا يعتبر توازن وهمي في ظل دخول النقود في المعادلة وغياب التوازن الحقيقي المتمثل بتساوي كمية النقود مع كمية السلع والخدمات المنتجة في البلد، وبما ان العراق يواجه توقف شبه التام للجهاز الانتاجي وقلة الصادرات السلعية، فهو يعتمد على العالم الخارجية لتلبية احتياجاته، لذلك انعدام العلاقة ينسجم مع واقع الاقتصاد العراقي.

ج. اشارت المعلمة المقدره لمتغير سعر الفائدة (LI) الى وجود علاقة سلبية بين معدل الفائدة ورصيد الميزان التجاري فزيادة معدل الفائدة بوحدة واحدة يؤدي الى انقاص الفائض الميزان التجاري بمقدار (-2.639713)، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية بحكم العلاقة العكسية بين سعر الفائدة والاستثمار وبما ان الاستثمار يعتبر احد عناصر الضخ التي بزيادتها ينقص فائض الميزان التجاري .

د. اختبار  $R^2$  يبين القوة التفسيرية للنموذج المقدر فقد اظهرت النتائج الى ان المتغيرات النقدية المستقلة فسرت ما نسبته ( 57%) من التغيرات في المتغير التابع والنسبة الباقية تعود الى عوامل اخرى لم يتضمنها النموذج وتدخل ضمن متغير الخطأ .

هـ. اختبار (F) اشارت نتائج اختبار (F) الى المعنوية الاجمالية للدالة عندما بلغت قيمة ( F ) المحتسبة (11.92058) وهي معنوية عند مستوى اقل من ( 0.05 ) مما يشير الى قبول النموذج .

### 5-3-4. اختبار LM للارتباط الذاتي :

لغرض التأكد من خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي بين البواقي وذلك بالاستعانة بأختبار (Breusch-Godfrey).

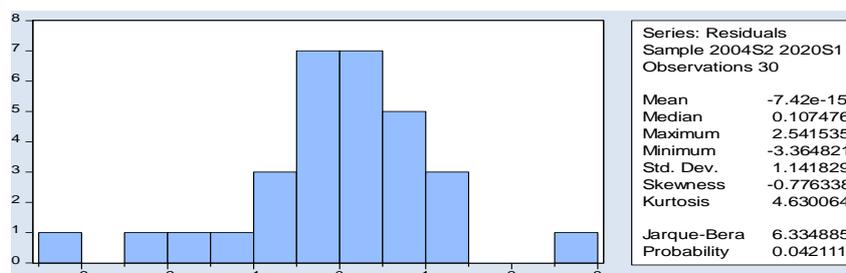
الجدول (8) اختبار مشكلة الارتباط الذاتي للنموذج المقدر

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
0.6749	Prob. F(2,24)	0.399749	F-statistic
0.6166	Prob. Chi-Square(2)	0.967154	Obs*R-squared

اذ تشير بيانات الجدول (8) الى خلو النموذج من الارتباط التسلسلي، ذلك بحسب قيمتي (Prob. Chi-Square) و (Prob. F) وهي غير معنوية باحتمالية اكبر من (5%)، وبذلك نقبل الفرض العدم الذي ينص بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي ونرفض الفرضية البديلة القائلة بوجود مشكلة ارتباط ذاتي.

#### 5-3-4. فرضية التوزيع الطبيعي للاخطاء

من خلال الشكل (2) يتضح ان قيمة (Jarque-Bera) بلغت (6.334) وهي اقل من (0.05)، وبذلك نرفض فرضية العدم التي ينص بان البيانات توزع توزيعاً طبيعياً ونقبل الفرض البديل الذي ينص بأن البواقي لا توزع توزيعاً طبيعياً.

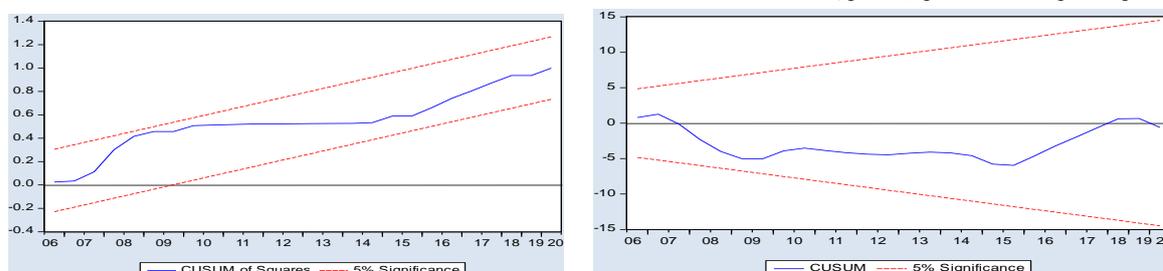


الشكل (1) نتائج التوزيع الطبيعي للبواقي

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews-9)

#### 5-3-5. اختبار المجموع التراكمي لبواقي (cusum SQ) (cusum sum)

اختبار (cusum sum) يعني المجموع التراكمي لبواقي الانحدار التدريجي عبر الزمن ففي حال خروج المجموع التراكمي خارج الحدود الحرجة يعني ان المعلمات غير ثابتة، مما يدل على وجود تغيرات هيكلية ضمن السلسلة المدروسة، اما اختبار (cusum SQ) يوضح التعديلات العشوائية في سلوك النموذج المستخدم وتبقى البواقي التراكمية ضمن خطي القيم الحرجة عند مستوى الدلالة المحدد في حال ثبات المعلمة عبر الزمن، يتضح من شكل (3) ان المعلمات المقدره واقعة داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

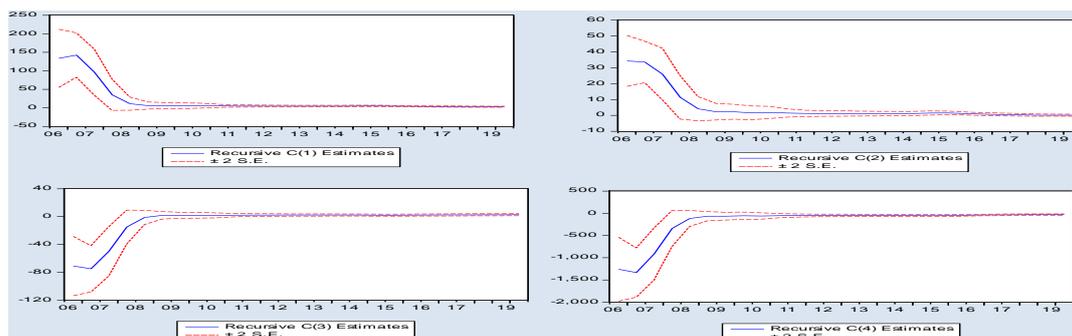


الشكل (2) اختبار المجموع التراكمي للبواقي

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews9)

#### 5-3-6. التمثيل البياني للمعلمات مع فترات الثقة

يوضح الشكل (4) التمثيل البياني لمعلمات النموذج مع فترات الثقة، ويتضح الخط يقع ضمن حدود الثقة، وبذلك نرفض فرضية عدم ثبات المعلمات وفرضية التغير الهيكلي في المعلمات المدروسة.



الشكل (3) التمثيل البياني لمعاملات ضمن حدود الثقة

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews9)

## 6. الاستنتاجات والتوصيات

### 6-1. الاستنتاجات

1. ان عرض النقد كان خاضعة للضغوط الحكومية او الهيمنة المالية النفطية، اذ نمى عرض النقد بشكل طردي مع تزايد نمو الانفاق الحكومي، كما ان البنك المركزي تمكن من خلال نافذة بيع العملة لتحقيق عدة اهداف منها الحفاظ على المستوى العام للأسعار وخفض معدلات التضخم .
2. اسهم انخفاض معدلات الفائدة الى زيادة اقتراض الافراد وقطاع الاعمال مما انعكس بزيادة الاستثمار مما انعكس سلباً بزيادة الاستيراد .
3. اظهرت نتائج التحليل القياسي ان المتغيرات النقدية عرض النقد وسعر الفائدة على علاقة معنوية مع الميزان التجاري، بينما لم تكن هنالك علاقة للتضخم مع الميزان التجاري على رغم من نجاح السياسة النقدية بخفض معدلات التضخم اذ لم تكن معنوية نتيجة لضعف القاعدة الانتاجية للقطاعات الاقتصادية في العراق.
4. اختلال هيكل الصادرات للميزان التجاري نتيجة سيطرة صادرات النفط الخام عليه في ظل تدني الصادرات السلعية الاخرى، بالمقابل هناك اعتماد كبير على العالم الخارجي لسد الاحتياجات السلعية مما ادى الى زيادة الاستيرادات.

### 6-2. التوصيات

1. ضرورة التنسيق التام بين السياستين النقدية والمالية، للحد من الآثار السلبية التي اسهمت من زيادة اختلال هيكل الميزان التجاري، بإعادة النظر بالسياسات الحكومية لضمان الحد من هدر المال العام وفك حلقات الاختناق لدوال العرض والانتاج في الاقتصاد .
2. ضرورة السيطرة على معدلات نمو عرض النقد، ذلك من خلال توجيه عمل السياسة المالية لسيطرة على الانفاق الحكومي الجاري كونه السبب الرئيسي لزيادة معدلات عرض النقد والتوجه نحو زيادة الاستثمار للارتقاء بالقطاع السلعي وضع جهات رقابية صارمة على عمل النافذة لتجنب الفساد وهدر العملات الاجنبية .
3. تنويع القاعدة الانتاجية للاقتصاد العراقي من خلال قيام البنك المركزي بإقراض المشاريع الاستثمارية للنهوض بالقطاعات الانتاجية الاخرى لخلق حالة من التنوع الاقتصادي برفع نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية الاخرى في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، لاسيما قطاع (الزراعي، الصناعي، السياحي، الخ) التي تضيف قيماً تراكمية إلى الناتج المحلي الاجمالي، وبالتالي تخلص من الاعتماد على العالم الخارجي والحد من استنزاف العملة الاجنبية للبنك المركزي لتصحيح اختلال هيكل الميزان التجاري .

### المصادر

اولاً: المصادر العربية:

1. Ahmed Hamed Al-Sayed, Ibrahim Jaber, Economy Series - The Risks of Economic Inflation and Consumption, 1st Edition, Dar Al-Ilm for Publishing, 2020
2. Ismail Ibrahim Abdul Baqi, Commercial Banks Department, Ghaida Publishing House, Amman, 2015.
3. Nababi Fatiha, Evaluation of the role of interest rate in the economy in the light of practical reality and economic intellectual contributions, PhD thesis submitted to the University of Mohamed Bougherra Boumerdes, Department of Management, 2016.
4. Hamza Abdullah Saleh Hayyoub, A study of the relationship between the money supply and the exchange rate of the dinar on inflation in the Libyan economy (1992-2008), Scientific Journal of Commercial and Environmental Studies, Volume IX, Issue II, Part Two, 2018.
5. Rahima Bousbia Saleh, et al., The impact of oil price fluctuations on the Algerian trade balance during the period 1990-2020, Arab Democratic Center for Strategic, Political and Economic Studies, Germany/Berlin, 2021.
6. Salem Tawfik, Ahmed Fathi, Macroeconomic Policies and Poverty with Special Reference to the Arab World, Center for Arab Unity Studies, Lebanon, 2008.
7. Samia Omran Harib, The Impact of Money Supply on the Balance of Payments in Libya during the Period (1980-2008), Master Thesis in Economics Submitted to the Libyan Academy, Faculty of Administrative and Financial Sciences, 2013.
8. Sinan Al-Shabibi, Features of Monetary Policy in Iraq, a paper presented to the governors of central banks and the Arab Monetary Agency, Arab Monetary Fund, Abu Dhabi, 2007.
9. Sabah Saber Mohammed, The General Budget in Iraq, An Analytical Study with Reference to the Kurdistan Region of Iraq, Kurdistan Center for Strategic Studies, Iraq, Sulaymaniyah, 2012.
10. Abdel Moneim El-Sayed Ali, Nizar Saad, Money, Banks and Financial Markets, Amman, Al-Hamid Library House, First Edition, 2004.
11. Ezzat Kenawy, Fundamentals of Money and Banking, Dar Al-Elm for Publishing and Distribution, Egypt, 2005.
12. Ezzat Malouk Kenawy, Measuring the Impact of Fiscal and Monetary Policies on the Egyptian Economic Performance during the Period (1990-2006), Scientific Journal of Trade and Finance, Volume 28, Issue 1, 2008.
13. Alwan Daoui, The repercussions of directing fiscal policy on the external balance in Algeria for the period (1990-2010), Journal of the Economic Researcher, Dar Al-Manzama for Publishing, Volume 4, Issue 6, 2016,
14. Ali Kanaan, Money, Banking and Monetary Policy, First Edition, Dar Al-Manhal Lebanon, 2012
15. Omar Al-Sakhri, Macroeconomic Analysis, University Press Office, Fifth Edition, Algeria, 2005
16. Al-Ghalbi, Abdel-Hussein Jalil, Central Banking Theory and Policies, First Edition, 2015
17. Fadel Kraia Kazar, Monetary Policy and its Impact on Inflation in Iraq, Journal of the College of the City of Elm, Volume 10, Issue 2, 2018
18. Mahasen Osman Mohammed, The Impact of Money Supply Change on the Exchange Rate in Sudan for the Period (2010-2018), International Journal of Economic Studies, Issue 10, 2020.
19. Mohammed Ahmed Effendi, Monetary and Banking Economics, Amman, Academic Book Center, 2017
20. Muhammad Ahmed Al-Effendi, Introduction to Macroeconomics, 5th Edition, Al-Amin Publishing, Sana'a, 2013.
21. Mazhar Muhammad Saleh, Iraq's Monetary Policy (Building Macroeconomic Stability and Maintaining a Sound Financial System), House of Wisdom, Baghdad 2012.
22. Moaz Al-Sharfawi, Hussein Qabalan, Macroeconomics, Syrian Virtual University Publications, Syrian Arab Republic, 2021.
23. Heba Abdel Moneim, The Dynamics of Inflation in the Arab Countries (1980-2011), Arab Monetary Fund, Abu Dhabi, UAE, 2013.
24. Wissam Malak, Money and Internal Monetary Policies, Dar Al-Manhal, Beirut, Lebanon, 2000.
25. Central Bank of Iraq, Department of Statistics and Research, Annual Economic Report 2018
26. Central Bank of Iraq, Directorate of Statistics and Research, Annual Report 2012
27. Central Bank of Iraq, Directorate of Statistics and Research, Annual Report 2008.
28. Central Bank of Iraq, Directorate of Statistics and Research, Annual Report 2010.
29. Central Bank of Iraq, Directorate of Statistics and Research, Annual Report 2012.
30. Central Bank of Iraq, Directorate of Statistics and Research, Annual Report, 2014.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

1. Benassy-Quere ,Agnes ,Et Al, Economic Policy Theory And Practice. Oxford University Press ,USA ,2019.
2. Casu ,Et Al .,Introduction To Banking ,3rd Ed. Pearson Education ,2022.
3. Daron Acemoglu ,&et ,Economics ,Second Edition ,Pearson Education Limited ,2019 ,P:741
4. Errol D'souza ,Macroeconomics ,Dorling Kindersley ,India ,Pvt ,Ltd ,2008 .
5. Farrokh K. Langdana , Second Edition ,Op Cit ,2009.
6. Farrokh K Langdana ,Macroeconomic Policy ,Demystifying Monetary And Fiscal Policy ,Second Edition ,Springer Us ,2009.
7. Farrokh K. Langdana , Macroeconomic Policy Demystifying Monetary And Fiscal Policy ,Third Edition ,2016.
8. Frederic S. Mishkin, Macroeconomics Policy And Practice Second Edition ,Global Edition ,2015.
9. Hasan Dinçer ,Monetary Policies And Independence Of The Central Banks In E7 Countries ,United States Of America By Igi Global ,2020.
10. Immaculafe Nafula Machasio ,Effect Of Monetary Policy Instruments On Stock Market Returns At Nairobi Securities Exchange ,2013.
11. Irvin B. Tucker ,Macroeconomics For Today ,Seventh Edition ,South Western ,A Part Of Cengage Learning ,Usa ,2011 .
12. John Sloman ,Economics ,Sixth Edition ,Pearson Education Limited ,2006 ,P:416
13. Kamran Dadkhah ,The Evolution Of Macroeconomic Theory And Policy ,Springer Science Business ,2009 .
14. Kenneth R. Szulczyk ,Money ,Banking ,And International Finance ,Edition 2 ,February 2014.
15. Menem Ahmed ,Ali Hussein, Measuring And Analyzing The Money Supply Relationship With Some Macroeconomic Variables In Iraq For The Period (2004-2016), ,Tikrit Journal Of Administrative And Economic Sciences ,2019.
16. Michael Burda ,Charles Wyplosz ,Macroeconomics A European Text ,Sixth Edition ,Oxford ,2013 .
17. Mishkin ,Frederick ,Et Al ,The Economics Of Money ,Banking ,And Financial Markets ,European Edition ,2013.
18. Moenjak Thammarak, Central Banking: Theory And Practice In Sustaining Monetary And Financial, Stability John Wiley & Sons ,2014.
19. Nassoro Said Mganza ,Effect Of Exchange Rate On Trade Balance In Tanzania 1970 -2014 ,Dissertation Submitted In Partial Fulfilment Of The Requirements For The Degree Of Master Of Economics Of The Open University Of Tanzania. 2015 .
20. Nills Gottfries ,Macroeconomics Uppsala University ,Sweden , ,Nils Gottfries 2013.
21. Nurgazina A.M. ,Assilova A.S. - Monetary And Credit Policy. Tutorial ,Almaty Qazaq University ,2017p.
22. Peter Jochumzen ,Essentials Of Macroeconomics ,1th Edition ,2010 .
23. R. Glenn Hubbard ,Money ,Banking ,And The Financial System ,Second Edition ,International Edition Contributions By Sumati Varma ,Delhi University ,2014 .
24. Roger A. Arnold ,Macroeconomics,9e ,South-Western ,A Part Of Cengage Learning ,Usa ,2010
25. Rudiger Dornbusch ,Stanley Fischer ,Richard Startz ,Macroeconomics Thirteenth Edition Mcgraw-Hill ,New York ,2018 .
26. Steven Husted ,Michael Melvin,International Economics Ninth Edition Pearson Education ,Inc. ,Publishing As Addison-Wesley ,2013
27. T.R. Jain , V.K. Ohri ,Introductory Macroeconomics ,Vk Global Publications Pvt. Ltd ,New Delhi ,2020
28. Tahraui ,Farid ,Benelbar ,Mohamed ,The Impact Of Exchange Rate On Inflation And Economic Growth, In Algeria Econometric Study ,2015.
29. Tuan Anh Pham ,Monetary Policies And The Macroeconomic Performance Of Vietna ,Submitted In Fulfilment Of The Requirements For The Degree Of Doctor Of Philosophy ,2016 .
30. W.Charles Sawyer ,Richard Sprinkle ,Applied International Economics,5th Edition Published,2020.
31. William J. Baumol ,Alan S. Blinder , Macroeconomics Principles And Policy , Cit ,2010.
32. William J. Baumol ,Alan S. Blinder ,Macroeconomics Principles And Policy ,Eleventh Edition ,Cengage Learning ,2010.

الملحق (1) بيانات نصف السنوية لمتغيرات السياسة النقدية والميزان التجاري (2004S1-2020S2) بصيغة اللوغارتمية )

LTB	LM2	LINF	LI	السنة	LTB	LM2	LINF	LI	السنة
10.6476	11.3267	1.3555	1.79391	2012S2	NA	9.41344	3.29212	1.79175	2004S1
10.5795	11.4021	0.6418	1.79175	2013S1	1.34206	9.47602	3.41368	1.72318	2004S2
10.6471	11.4447	0.5335	1.78456	2013S2	8.21468	9.59451	3.61334	1.94591	2005S1

10.5656	11.4402	0.7884	1.79175	2014S1	8.94843	9.77962	3.86632	2.41528	2005S2
9.92067	11.3879	0.7060	1.81791	2014S2	9.37770	9.95608	3.97217	2.77258	2006S1
8.03757	11.3448	0.3364	1.79175	2015S1	9.69627	10.0857	3.80812	2.94448	2006S2
8.12465	11.3670	-0.1729	1.64829	2015S2	10.04170	10.2019	3.42751	2.99573	2007S1
9.41095	11.4127	-0.6931	1.46556	2016S1	10.37171	10.3299	2.96559	2.95865	2007S2
9.80922	11.4334	-0.9244	1.38559	2016S2	10.42093	10.4608	2.54160	2.81839	2008S1
10.1414	11.4388	-0.9162	1.38629	2017S1	9.94198	10.5881	2.30726	2.53929	2008S2
10.5512	11.4475	-1.0236	1.38924	2017S2	8.81784	10.7241	2.11625	2.17815	2009S1
10.7681	11.4657	-1.6094	1.38629	2018S1	8.60865	10.8715	1.59556	1.92697	2009S2
10.6899	11.4968	NA	1.38548	2018S2	9.57745	11.0085	0.87546	1.83258	2010S1
10.3787	11.5467	NA	1.38629	2019S1	10.21442	11.1174	1.18742	1.80057	2010S2
9.85400	11.6169	-2.6408	1.38656	2019S2	10.57254	11.1868	1.72276	1.79175	2011S1
8.67989	11.6944	-0.5621	1.38629	2020S1	10.73107	11.2179	1.91018	1.79030	2011S2